

# مؤتمر نزع السلاح

سري لانكا

باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١

ورقة عمل

## نزع السلاح النووي

- ١- تكرر مجموعة الـ ٢١ التأكيد على أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، وفي هذا السياق، تشدد المجموعة على أن نزع السلاح النووي هو أولى أولوياتها على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.
- ٢- وتعبئ المجموعة التأكيد على قلقها العميق إزاء ما يواجهه بقاء البشرية من تهديد نتيجة استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها، أو التهديد باستخدامها، فما دامت الأسلحة النووية موجودة، يظل خطر استخدامها أو انتشارها قائماً.
- ٣- وتكرر المجموعة تأكيد موقفها كما ورد في بيانها السابقة أمام مؤتمر نزع السلاح، وتذكر بالوثائق الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة - الدورة الاستثنائية الأولى بشأن نزع السلاح وبأول قرار على الإطلاق للجمعية العامة (١) ١٩٤٦، الذي اتخذ بالإجماع، ودعا إلى إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية.
- ٤- وتذكر بلدان حركة عدم الانحياز الأعضاء في المجموعة بإعلان مؤتمر قمة طهران لعام ٢٠١٢ وبالوثيقة الختامية لحركة عدم الانحياز، وبالإعلان الصادر عن المؤتمر الوزاري الثامن عشر لحركة عدم الانحياز، المعقود في طهران، في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٥، فضلاً عن إعلان مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز ووثيقته الختامية الذي عقد في جزيرة مارغارتا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.
- ٥- وفضلاً عن ذلك، خلصت محكمة العدل الدولية، في فتاها الصادرة في عام ١٩٩٦، إلى أن هناك التزاماً قائماً بالسعي بحسن نية إلى مواصلة مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي هذا الصدد، تذكر المجموعة بدعمها القوي لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/71/58 بعنوان "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها".



٦- وقد أعاد إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠ التأكيد أيضاً على التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تسعى جاهدة إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية.

٧- وترحب المجموعة بإعلان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي رسمياً، لأول مرة في التاريخ، منطقة سلام، بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الجماعة)، الذي عقد في هافانا، بكوبا، يومي ٢٨-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الذي يشمل التزام جميع الدول في تلك المنطقة بتعزيز نزع السلاح النووي بحسبانه هدفاً ذا أولوية والمساهمة في نزع السلاح العام والكامل. والأمل معقود على أن تلي هذا الإعلان إعلانات سياسية أخرى عن "مناطق سلام" في مناطق أخرى من العالم. وترحب المجموعة بإعلان كيوتو السياسي الذي اعتمد في مؤتمر القمة الرابع لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في كيوتو، بإكوادور، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وأعاد التأكيد، في جملة أمور، على التزام الجماعة بصون السلام والأمن الدوليين، والاستقلال السياسي، ونزع السلاح النووي الذي يمهّد السبيل لنزع السلاح العام والتام والحقيقي. وترحب المجموعة أيضاً بإعلان بونتا كانا السياسي، المعتمد في مؤتمر القمة الخامس لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في بونتا كانا، بالجمهورية الدومينيكية، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الذي يؤكد مجدداً، ضمن ما يؤكد، التزام الجماعة بإنجاز حظر الأسلحة النووية وإزالتها على نحو تام. وتعيد الجماعة تأكيد التزامها بتوطيد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصفها منطقة سلام وتبرز سماتها المميزة كأول منطقة على الإطلاق خالية من الأسلحة النووية أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو. وترحب المجموعة بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة تلاتيلولكو في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، في مكسيكو، في إطار الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٨- وترحب المجموعة بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة باسم معاهدة بليندانا، الموقعة في القاهرة، بمصر، في عام ١٩٩٦. وتسعى المعاهدة التي دخلت حيز النفاذ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، تسعى لمنع وضع الأجهزة النووية المتفجرة، وحظر اختبار الأسلحة النووية، والتخلص من النفايات المشعة في القارة. وقد أنشئت المفوضية الأفريقية للطاقة النووية بغية كفالة الامتثال للالتزامات بموجب هذه المعاهدة.

٩- وإذ تأخذ المجموعة علماً بما اتخذته الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تخفيض ترساناتها، فإنها تكرر الإعراب عن قلقها البالغ إزاء بطء خطى التقدم نحو نزع السلاح النووي وعدم إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية نحو إزالة ترساناتها النووية التام وتشدد المجموعة على أهمية تنفيذ تدابير ملموسة تنفيذاً فعالاً يفرضي إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ويتطلب ذلك إرادة سياسية متجددة من جانب المجتمع الدولي بغية إحراز تقدم متسارع الخطى في نزع السلاح النووي. وتأمل المجموعة في أن تغتنم جميع الدول كل الفرص التي تتيح بلوغ هذا الغاية.

١٠- وترحب المجموعة بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وبتناجه، وتعيد تأكيد قرارها A/RES/70/34 و A/RES/71/71 المتصلين بمتابعة هذا الاجتماع. وقد كان الأمين العام السابق للأمم المتحدة مصيباً حين ذكر، في مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٥، أن "الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي قد برهن أن هذه المسألة ما زالت تشكل أولوية دولية رئيسية تستحق الاهتمام على أعلى المستويات". وفي هذا السياق، تؤيد المجموعة تأييداً تاماً أهداف

هذا القرار، لا سيما دعوته إلى صدور قرار عاجل عن مؤتمر نزع السلاح بالبدء في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها. وفي هذا الصدد، تشير المجموعة إلى ورقة عملها الواردة في الوثيقة CD/2063 والوثيقة CD/2067 وترحب المجموعة أيضاً بقرار عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد، وذلك في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨.

١١- وتؤكد المجموعة من جديد أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتحيط المجموعة علماً بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف من الجمعية العامة للأمم المتحدة "الوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية"، وتأمل أنه سوف يساهم في المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها.

١٢- وتأخذ المجموعة علماً باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، المؤدية إلى إزالتها التامة، عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧١، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آذار/مارس، ومن ١٥ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧.

١٣- وتعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء الموت والدمار بشكل فوري وعشوائي وجماعي الناجمين عن أي تفجير أي سلاح نووي وعواقبه الكارثية طويلة الأجل على الصحة البشرية، والبيئة، والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، معرض بذلك حياة الأجيال الحالية والمقبلة للخطر. وفي هذا الصدد، تعتقد المجموعة أن الإدراك الكامل لعواقب الأسلحة النووية الكارثية يجب أن يكون الأساس الذي تقوم عليه جميع النهج والجهود والالتزامات الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي، من خلال عملية شاملة تشارك فيها جميع الدول.

١٤- وتتفق المجموعة مع الأمين العام السابق للأمم المتحدة على أن ثمة فهم متزايد للعواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، وترحب في هذا الصدد باستضافة المؤتمرات التي عُقدت بشأن هذا الموضوع في أوصلو يومي ٤-٥ آذار/مارس ٢٠١٣، وفي مكسيكو يومي ١٣-١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، وفي فيينا، يومي ٨-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١٥- وترحب دول مجموعة ال ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بروح النتائج التي توصلت إليها المؤتمرات المعنية بالتأثير الإنساني السليبي للأسلحة النووية وبالتهديدات والبيانات الوطنية التي قدمتها دول عديدة أثناء ومنذ مؤتمر فيينا بغية إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي بالتفاوض على تدابير فعالة ملزمة قانوناً، وخاصة إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، في إطار زمني محدد. وتدعو دول مجموعة ال ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى تنفيذ تعهداتها الذي لا لبس فيه بإزالة ترساناتها النووية إزالة تامة تفضي إلى نزع السلاح النووي الذي تلتزم به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة. وبالنظر إلى

العواقب الإنسانية الكارثية والأخطار غير المقبولة المرتبطة بتفجير سلاح نووي، فإن دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستسعى إلى التعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في الجهود الرامية إلى حظر الأسلحة النووية وإزالتها. وفي هذا الصدد، تشير المجموعة إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدها دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الحادية والسبعين.

١٦- وإذ تشدد المجموعة على التزامها الراسخ بنزع السلاح النووي، فإنها تؤكد على أن ثمة حاجة ملحة لبدء المفاوضات بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح دون تأخير. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة من جديد استعدادها التام لبدء مفاوضات بشأن برنامج مرحلي لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر استحداثها وإنتاجها وتكديسها واستخدامها، وتنص على تدمير تلك الأسلحة، على نحو يؤدي إلى إزالتها على الصعيد العالمي بطريقة غير تمييزية وقابلة للتحقق، في إطار زمني محدد.

١٧- وفي هذا الصدد، تشدد المجموعة على أن مبادئ الشفافية والتحقق واستحالة العودة إلى الوراثة الأساسية ينبغي أن تطبق على جميع تدابير نزع السلاح النووي.

١٨- وتؤكد المجموعة من جديد أن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية مترابطان ترابطاً جوهرياً ومتعاضدان.

١٩- وتشدد مجموعة الـ ٢١ على أن إحراز تقدم في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، بجميع جوانبه، لا غنى عنه لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتؤكد المجموعة من جديد أن الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي والنهج العالمية والإقليمية وتدابير بناء الثقة تستكمل بعضها وينبغي، حيثما أمكن ذلك، اتباعها في آن واحد من أجل تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٢٠- وتؤكد المجموعة مجدداً أن إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة هي الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وريثما يتسنى إزالة تلك الأسلحة تماماً، تؤكد المجموعة من جديد أن ثمة حاجة ماسة للتوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً يؤمن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استخدام هذه الأسلحة، أو التهديد باستخدامها. وتحدد المجموعة أيضاً دعوتها إلى البدء في إجراء مفاوضات للتوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في أي ظرف كان، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/71/75.

٢١- وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء نظريات الدفاع الاستراتيجي للدول الحائزة للأسلحة النووية ومجموعة الدول التي تضع مبررات لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وفي هذا الصدد، يتبين أن ثمة حاجة حقيقية وملحة إلى إلغاء دور الأسلحة النووية في النظريات الاستراتيجية والسياسات الأمنية، تقليلاً لخطر استعمال هذه الأسلحة في يوم من الأيام إلى أدنى حد وتيسيراً لعملية إزالتها. وفي هذا الصدد، تذكر المجموعة بتأييدها القوي لأهداف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٧/٧١، المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بعنوان "تخفيض الخطر النووي"، فضلاً عن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/71/53 بشأن "تخفيض درجة الاستعداد الشعبي لمنظومات الأسلحة النووية".

٢٢- وتشدد مجموعة ال ٢١ على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على نحو يشمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ينبغي، في جملة أمور، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي. وتؤكد المجموعة من جديد أن تحقيق أهداف المعاهدة تحقيقاً تاماً يقتضي أن تلتزم جميع الدول الموقعة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، التزاماً مستمراً بنزع السلاح النووي.

٢٣- وتؤكد المجموعة من جديد الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، وتعبر عن عزمها على تشجيع نهج تعددية الأطراف باعتباره المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه المفاوضات في هذين المجالين. وفي هذا الصدد، تدعم المجموعة بقوة أهداف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦١/٧١، المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

٢٤- وتعرب دول مجموعة ال ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن خيبة أملها وبالغ قلقها من أن ثلاث دول أطراف، من بينها دولتان تقع على عاتقهما مسؤولية خاصة بصفتها من الدول الوديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودولاً مشاركة في تقديم قرار مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، قد حالت دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض التاسع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مؤتمر استعراض المعاهدة)، بما في ذلك العملية الرامية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو الوارد في القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥. ومن شأن هذا الموقف أن يقوض الجهود الرامية إلى تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية برمته. وتعيد دول مجموعة ال ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التأكيد على أن قرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط لا يزال يشكل الأساس لإنشاء تلك المنطقة وأنه يظل صالحاً إلى حين تنفيذه تنفيذاً كاملاً. وتعرب دول مجموعة ال ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أيضاً عن قلقها البالغ إزاء نقص تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، ووفقاً للفقرة ٦ من هذا القرار، "تطلب إلى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تمد يد التعاون وأن تبذل قصارى جهدها من أجل كفالة قيام الأطراف الإقليمية، في وقت مبكر، بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل"، وتؤكد من جديد أن المشاركين في تقديم القرار يجب أن يتخذوا جميع التدابير اللازمة لتنفيذه تنفيذاً كاملاً ودون مزيد من التأخير. وتبدي دول مجموعة ال ٢١ الأطراف في المعاهدة بالغ قلقها من أن استمرار عدم تنفيذ قرار ١٩٩٥، على نحو يتعارض مع القرارات المتخذة في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذات الصلة، ينال من مصداقية المعاهدة ويخل بالتوازن الدقيق بين ركائزها الثلاث، مع الأخذ في الاعتبار أن التمديد غير المحدود للمعاهدة يرتبط ارتباطاً لا فكاك منه بتنفيذ قرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تؤكد دول مجموعة ال ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مجدداً ضرورة الملحة لانضمام إسرائيل إلى المعاهدة دون مزيد من التأخير وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى الرغم من أن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية يمكن أن يقوض نظام معاهدة عدم الانتشار، فإن دول مجموعة ال ٢١ الأطراف في المعاهدة تشدد على استمرار صلاحية جميع الالتزامات ذات الصلة

المقدمة في أعوام ١٩٩٥، و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، ولا سيما التعهد الذي لا لبس فيه بنزع السلاح النووي، وتدعو إلى تنفيذ هذه الالتزامات التنفيذ الكامل دون مزيد من التأخير.

٢٥- وتود المجموعة أيضاً أن تؤكد من جديد حق كل دولة غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية للأغراض السلمية وإنتاجها واستخدامها دون تمييز.

٢٦- وتؤكد المجموعة من جديد استعدادها لتقديم مساهمات بناءة في عمل المؤتمر، وتود في هذا الصدد الإشارة إلى محتويات الوثائق CD/36/Rev.1؛ CD/116؛ CD/341؛ CD/819؛ CD/1388؛ CD/1462؛ CD/1570؛ CD/1571؛ CD/1923؛ CD/1938؛ CD/1959؛ CD/1999؛ CDC/2044؛ و CD/2063 التي قدمتها مجموعة ال ٢١ لهذه الغاية.

٢٧- وتحيط المجموعة علماً بالمناقشات الموضوعية والتفاعلية غير الرسمية المتعلقة بنزع السلاح النووي التي جرت في مؤتمر نزع السلاح في الفترة ٢١-٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤، عملاً بالجدول الزمني لأنشطة دورة ٢٠١٤ الوارد في الوثيقة CD/1978، وفي ١١ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، عملاً بالجدول الزمني لأنشطة دورة ٢٠١٥ الوارد في الوثيقة CD/2021، وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، في إطار الفريق العامل بشأن المسار المستقبلي بموجب المقرر CD/2090.

٢٨- ونظراً إلى التزام المجموعة القوي بنزع السلاح النووي وإقامة عالم خال من الأسلحة النووية، تعيد مجموعة ال ٢١ التأكيد على الخطوات الملموسة التالية:

(أ) إعادة تأكيد الالتزام القاطع للدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة لأسلحة النووية إزالة تامة؛

(ب) إلغاء دور الأسلحة النووية في العقائد الأمنية؛

(ج) اعتماد الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير للحد من الخطر النووي، مثل إلغاء التأهب بالأسلحة النووية وتخفيف الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية؛

(د) التفاوض على صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً لتأمين الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها؛

(هـ) التفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع اتفاقية للأسلحة النووية تحظر استحداثها وإنتاجها وتكديسها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تدمير تلك الأسلحة، على نحو يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي بشكل غير تمييزي وقابل للتحقق، في إطار زمني محدد.

٢٩- وفي الختام، تسلط مجموعة ال ٢١ الضوء بارتياح على الأحداث التي وقعت في جميع أنحاء العالم بمناسبة الاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر، بحسبانه "اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية" المكرس لتحقيق هذا الهدف، بوسائل منها إذكاء وعي الجمهور وتنقيفه بشأن الخطر الذي يهدد البشرية بسبب الأسلحة النووية، وبضرورة إزالتها على نحو تام، سعياً لتعبئة الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. وفي هذا السياق، تدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة، في كل عام وعلى أرفع مستوى مستطاع، في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي يُعقد لمدة يوم واحد احتفالاً باليوم الدولي وترويجاً له، كما تدعو الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والبرلمانيين، ووسائل الإعلام، والأفراد لاتخاذ تدابير إضافية كل عام للاحتفال بهذا اليوم.